

عرب مع المرتزقة

يؤكد الرائد فوزي احمدود^(١٦) أنه لم يوجد في العراق قبل ٩ إبريل ٢٠٠٢م شركات عراقية خاصة للأمن، لا بل يؤكد عدم وجود خبرة عراقية في هذا المجال، فبالرجوع إلى سلم الرواتب الممنوحة للعاملين بهذا القطاع ومعدلات الطلب على خدماتهم يجد المتابع -وكما يقول الرائد فوزي- أن أفراد الحماية في العراق هم الأقل من ناحية الطلب بحيث يصل دخل الفرد منهم إلى ١٢ ألف دولار سنوياً مقابل ١٢٠ - ٢٠٠ ألف دولار لنظرائهم من الشركات الأجنبية، مما يؤكد أن العراقيين لم يستغلوا في الارتزاق.

وفي لبنان، ظهرت إعلانات في صحف لبنانية تحت عنوان: إعلان (لشركة أمنية لبنانية) يفيد أنها (توظف الآن للعمل في العراق)، وأن الأفضلية للعسكريين المتقاعدين والشباب الذين أنخوا الخدمة العسكرية الذين لديهم خبرة في هذا المجال، على أن يتراوح عمر المتقدمين بين ٢٢ و ٤٥ عاماً، ثم عاد الإعلان إلى الظهور مجدداً، غير أن أصحابه استبدلوا العراق إلى لبنان بعد أن حرك الإعلان الأول رقابة الأجهزة الأمنية الرسمية بلبنان لمعرفة خلفياته، ومن يقف وراءه، وحقيقة ما يجري في الخفاء.

وقد كشفت صحيفة النهار اللبنانية^(١٧) عن انضمام عشرات اللبنانيين المسيحيين للعمل في صفوف المرتزقة بالعراق من خلال التعاقد مع الشركات الأمنية الأمريكية، مشيرة إلى أن الأمريكيين يفضلونهم لأسباب منها: الديانة واللغة وقبولهم بمرتبات زهيدة،

بالإضافة إلى خبرتهم الأمنية التي اكتسبوها خلال الحرب الأهلية اللبنانية.

وقالت الصحيفة: «إن السوق اللبنانية هي أحد أبرز الخيارات المعروضة أمام الشركات الأمنية الأمريكية الخاصة المتكاثرة في العراق مع تدهور الوضع الأمني فيه»، وأوضحت أن أبرز الأسباب التي تجعل الشركات الأمريكية تجند عناصر أمنية من اللبنانيين هي الخبرة العسكرية والأمنية التي يتمتع بها اللبنانيون بعد أن خاضوا أنواعاً مختلفة من الحروب على أرضهم.

وأوضحت الصحيفة سبباً آخر لتجنيد اللبنانيين هو اللغة العربية التي تساعد في التعامل مع العراقيين في الوقت الذي تزداد كراهية الشعب العراقي للغربيين، وقالت: إن الأمريكيين «يجدون أنفسهم مرتاحين ومطمئنين إلى التعامل مع اللبنانيين لخبراتهم الميدانية، ومع المسيحيين منهم، الأمر الذي يساويهم مع العناصر الأمنية الغربية».

وأوضحت الصحيفة في تحقيقها أن الرواتب المعروضة على اللبنانيين تتراوح بين ألف دولار و ٤ آلاف دولار أمريكي في الشهر، مؤكدة أن تلك الرواتب متدنية قياساً برواتب الفرنسيين أو الأمريكيين، أو حتى الكرواتيين الذين تتراوح رواتب بعض الخبراء والمحترفين منهم في اليوم الواحد بين ألف و ١٠ آلاف دولار، وفي المقابل نقلت الصحيفة عن شاب يعد نفسه للانضمام إلى أفراد الأمن في العراق الذي قال: «الرواتب المعروضة تعد خيالية بالنسبة إلينا كلبنانيين قياساً بالرواتب التي نتقاضاها في لبنان مهما تنوعت وظائفنا».

وهناك عناصر من جيش لبنان الجنوبي السابق تعمل في العراق، فقد فوجئت أجهزة الأمن القبرصية خلال مايو ٢٠٠٤م بحركة تدفق مكثفة وغير مسبوقة لمجموعات من السياح القادمين من إسرائيل، وقد أثار انتباه سلطات المطار أن هؤلاء السياح غالبيتهم من الذكور، وأعمارهم لا تتجاوز الأربعين، مع عدم وجود مرافقين معهم من أولاد صغار أو أي من كبار السن أو حتى نساء، واكتشفت أجهزة المخابرات القبرصية أن معظم هؤلاء السياح الذين توزعوا بين لارناكا ونيقوسيا وليماسول هم من عملاء الموساد الإسرائيلي، وأن مجموعات كثيرة منهم تتحدث العربية وذات أسماء عربية.

ويقدر تقرير المخابرات القبرصية^(١٨) أن أكثر من ٦٠٠ عنصر من جيش لبنان الجنوبي السابق قد مروا عبر الأراضي القبرصية في الأشهر الأخيرة، وأن الغالبية العظمى من هؤلاء غادرت إلى شمال العراق، ولكن برزت تساؤلات حول الدور الذي ستلعبه هذه العناصر في العراق، وبعضهم من الشيعة، لاسيما أن عناصر إسرائيلية من الموساد قد رافقت مجموعات جيش لبنان الجنوبي السابق، وقد تبين أن المهام التي ستقوم بها هذه المجموعات متعددة، تشمل: التجسس لحساب إسرائيل، والعمل إلى جانب المحققين الإسرائيليين في استجواب المعتقلين العراقيين، وحماية الشركات الأجنبية، مثلهم مثل عشرات من اليهود العراقيين واليهود الأكراد واليهود العرب واليهود من جنسيات مختلفة، الذين قبلوا العقود المغرية مالياً للعمل في العراق، لاسيما أن إسرائيل وجدت أخيراً في العراق الفرصة لمكافحة الذين عملوا لحسابها في لبنان، وخانوا وطنهم في سبيلها ثم

تخلت إسرائيل بدورها عنهم!!، أما المكافأة الموعودة فهي بأي حال لن تتجاوز بضعة آلاف من الدولارات وبعض المزايا الأخرى التي تصب كلها في دائرة الانحطاط الأخلاقي، وفي النهاية خدمة المصالح الاستراتيجية الإسرائيلية في العراق وسوريا وإيران.

وقد أشار ذات التقدير إلى تدفق المئات من اللبنانيين الذكور تتراوح أعمارهم أيضاً بين الخامسة والعشرين والأربعين، على خط بيروت - لارناكا، وكانوا يدخلون قبرص بصفة رجال أعمال، حيث يعقدون اجتماعات مع أمريكيين اتضح أنهم ممثلون لشركة أمريكية خاصة تعمل في مجال الخدمات العسكرية لتجنيد المرتزقة من جنسيات مختلفة، ونقلهم للعمل في العراق، وأن هؤلاء الأمريكيين يحملون عقداً كبيراً موقعاً بين الشركة التي يمثلونها، والبنтажون للعمل في مجالات حماية الشخصيات والشركات الأمريكية العاملة في مجالات النفط وإعادة الإعمار في العراق وتنفيذ عمليات قتالية خاصة، وبذلك تحولت لارناكا إلى مركز استقطاب لمئات اللبنانيين للعمل كمرتزقة للخدمة في العراق، وتوقيع عقود معهم بمرتببات مغرية تتراوح بين ثلاثة إلى خمسة آلاف دولار شهرياً طبقاً للخبرات والمهارات التي يملكونها.

الهوامش:

- (١) انظر عرفة، محمد جمال، المرتزقة يعيدون إعمار العراق،
<http://www.islamonline.net/arabic/politics/200306//article01.shtml>
- (٢) انظر كرم، جويسن تقرير أمريكي يتهم شركة هالبرتيون بتمديد ممتلكات التحالف في العراق، صحيفة الحياة، ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٤م.
- (٣) انظر شركات خاصة تدير الصراعات العالمية، صحيفة البيان الإماراتية، ٢٤ مايو ٢٠٠٤م، نقلاً عن دير شبيغل الألمانية، ترجمة حاتم حسين.
- (٤) انظر الجميل، ماجد
<http://www.alkhaleej.ae/dak/images/200427/05//sup-thur-1.jpg>
- (٥) انظر هتشنز، كرسوفر، محاكمة هنري كيسنجر، ص ١٩٦.
- (٦) انظر عيسى، حسن عبيد، العراق والمرتزقة الجدد، المؤتمر ن٢٨ أكتوبر ٢٠٠٦م.
- (٧) انظر الحسني، السيد عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، منشورات مركز الأبجدية -بيروت ط٦ ١٩٨٢ ج٢ ص ٢٢١.
- (٨) انظر تامر، ماجدة، المرتزقة جنود الثروة، مجلة الحوار المتمدن، العدد (١١٧٦)، ٢٣ إبريل ٢٠٠٥م.
- (٩) انظر سويلم، حسام الدين محمد، خصخصة الحروب وشركات الأمن الخاصة وحرب العراق،
<http://www.mondiploar.com/aout03/articles/vignaux.htm>
- (١٠) انظر السابق.
- (١١) لمزيد من التفاصيل حول دور الشركات الفرنسية انظر فينيو، بريارة، ودومينغيز، فرانسوا، المرتزقة الفرنسيين فسحة رمادية بين العام والخاص، وانظر عطية، حياة الحويك، حراس النفط، <http://www.al-moharer.net/moh211/hayat-hewayek211.htm> ، وانظر وفينيو، بريارة، الارتزاق خارج القانون، http://www.mondiploar.com/article.php3?id_article=32

- ١٢) انظر عرفة، محمد جمال، المرتزقة يعيدون إعمار العراق،
<http://www.islamonline.net/arabic/politics/200306//article01.shtml>
- ١٣) نشرت وكالة الأهرام للصحافة عرضاً للكتاب اطلعنا عليه في موقع المركز
الفاسطيني للإعلام على الإنترنت بتاريخ ٢٥ تموز ٢٠٠٥.
- ١٤) انظر منصور، ناهض، مئة دولار على قنص كل مقاوم فلسطيني،
<http://www.asharqalarabi.org.uk/r-m/b-mushacat-l-t2.htm>
- ١٥) انظر جيم كاسن وديفيد بروكس، البنتاغون تتعاقد مع مرتزقة متورطين في
حروب قذرة، صحيفة البيان الإماراتية، ٢٥ إبريل ٢٠٠٤م، نقلاً عن صحيفة
لاجورنادا المكسيكية.
- ١٦) انظر
١٧) انظر صحيفة النهار اللبنانية، ١٧ يونيو ٢٠٠٤م.
- ١٨) انظر سويلم، حسام الدين محمد، خصخصة الحروب وشركات الأمن
الخاصة وحرب العراق،
<http://www.mondiploar.com/aout03/articles/vignaux.htm>



obeikandi.com

لا أحد يعاقب القاتل

لقد تلقيت أوامر من ضباط في المخابرات العسكرية، وفي وكالة المخابرات الأمريكية، ومن أفراد الشركات الخاصة الذين يدعمون القوات الأمريكية بضرورة تحويل حياة المعتقلين إلى جحيم لإجبارهم على التعاون؛ كما لم تكن هناك أي قواعد لعمل السجن، وأن ضباط المخابرات الأمريكية أو (المرتزقة) وبعضهم عراقيون كانوا يأتون بالسجين ويقولون إنه (سيئ) أو (جيد) أو (ممتاز) سابرينا هارمان

إذا كان من خطط للحرب على الإرهاب وفق رؤيته قد أقر في بدايتها أن المعاهدات الدولية مثل معاهدة جنيف وغيرها لا تنطبق على (أبطال) هذه الحرب، فهؤلاء «الأبطال» بلا شك قد أدركوا أن ما يقومون به سيكون موجلاً مليئاً بالتجاوزات، ولهذا جاء التنصل من المعاهدات الدولية التي لا تنطبق في الحرب على الإرهاب في بدايتها. وفي كل الحروب التي اندلعت خلال الخمسين عاماً الماضية شارك فيها مرتزقة ارتكبوا فظائع يندى لها جبين الإنسانية، وفي العراق تعد الإدارة الأمريكية هؤلاء المرتزقة بأنهم (أصحاب رسالة حضارية)، وأنهم يؤدون (مهمة إلهية) في المنطقة كلها، في حين أنهم ينتمون إلى أكثر من ٢٠ جنسية مختلفة، وتتنوع المهام كافة الموكلة إلى شركات الخدمات العسكرية الخاصة، وأغليبتهم يحملون جنسيات من دول إفريقية وأوروبية ومن جنوب شرق آسيا والهند ومن أمريكا اللاتينية، ولا يدينون بالولاء والانتماء إلا للجهة التي تدفع لهم؛ لذلك

فهم على استعداد لتغيير ولائهم باستمرار وعند اللزوم، أما السيطرة العامة على المرتزقة في العراق فتتم من خلال مجموعات تابعة لوكالة المخابرات الأمريكية CIA، التي تتولى الإشراف على تنفيذ مهام الشركات التي تستجلبهم للتعاقدات المبرمة معها من قبل وزارة الدفاع الأمريكية.

وتؤكد التقارير أن المرتزقة في العراق يمارسون بطريقة روتينية أعمالاً تعد مخالفة للقوانين الدولية والقوانين العسكرية الأمريكية التي تحكم قواعد الاشتباك والسلوك في أثناء الحرب وبعدها بالمناطق المحتلة، منها على سبيل المثال ما كشفت عنه صحيفة أرمي تايمز⁽¹⁾ من أن المرتزقة كانوا يستخدمون طلقات خارقة للدروع، وذات اختراق محدود من صنع شركة (RBCD) في سان فرانسيسكو، وهذه الطلقات حُرمت من الجيش الأمريكي بسبب ما تحدثه من رعب ومعاناة غير ضرورية ودمار داخل جسم الإنسان، حيث تفتت الأعضاء الداخلية من الجسم، وقد ذكرت الصحيفة أن هذا النوع من الذخائر أثار جدلاً واسعاً، حيث - (المرتزق) - والذي كان في السابق جندياً في فرقة القوات الخاصة إذا ما استخدمها في أثناء خدمته العسكرية فإنه كان يعرض نفسه للمحاكمة العسكرية بسبب ذلك، لأنها تخالف المعايير الموضوعية ولم تحصل على إجراءات موافقة الجيش، أما عند استخدامها من قاتل، أجير، مرتزق، فلن يجد من يوبخه على هذا العمل، بل ربما يجد الثناء في ظل قوانين وجدت لعدم مسألته أصلاً.

فقانون رقم ١٧ من أوائل القوانين التي شرعتها سلطات الاحتلال، فقد صدر بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٠٤، وقد منح الشركات الأمنية الموظفة للمرتزقة حرية العمل بالعراق باعتبارها توفر خدمات الحماية، كما منحها حصانة قضائية ضد ملاحقة القانون العراقي، بحيث يكون أفراد هذه الشركات بمنأى عن الاعتقال أو الاحتجاز، ومنح القانون القوات المتعددة الجنسية كما يسميها الحق في احتجاز أي منهم عند تجاوز الصلاحيات، بحيث لا يخضعون للقانون العراقي كما أنهم معفون من الضرائب والرسوم الجمركية، مع العلم أن هذا القانون كغيره من القوانين المهمة لم يتفاوض المحتل الأمريكي مع أي جهة عراقية عند تشريعه، فالأمريكي معفى كذلك من دفع الرسوم والإيجارات لكافة الأراضي التي تتحول إلى قواعد.

أبو غريب نموذجاً للمرتزقة

وفي أوائل العام ٢٠٠٤م قام بعض عملاء شركتي (كاسي انكوربوريشن) و(تيان كوربوريشن) في إساءة معاملة سجناء عراقيين، وهاتين الشركتين تقومان بإمداد قيادة قوات التحالف بمئات ممن يشاركون في التحقيقات كعناصر (تحت التعاقد الخاص). وكان آخر عقد وقع في هذا السياق مع شركة تيتان بقيمة ١٧٢ مليون دولار لتزويدها بعناصر من المرتزقة موزعين على مجموعة من المهام ضمن (قائمة مشتريات) تقدمها القيادة، أي عدد معين من عناصر الأمن وعدد آخر من المترجمين، وثالث من خبراء الاستجواب وهكذا.

هؤلاء العاملون في الشركات الخاصة لا يخضعون للقانون العسكري الأمريكي، ذلك أنهم ليسوا من مجندي القوات المسلحة، وهم لا يخضعون أيضاً للقانون المدني الأمريكي؛ لأن هذا القانون لا يطبق في العراق، فضلاً عن أنهم لا يخضعون للقوانين العراقية التي تعد معطلة في هذه الحالة الاستثنائية، وجاء في تقرير نشر في واشنطن أن هناك ١٧ عنصراً يعملون لشركات خاصة تم إبعادهم من السجن بعد نشر صور التعذيب، وإبعادهم هذا لا يمثل عقوبة من أي نوع، كما أن العالم لم ينتبه إلى هذه القضية لسبب واحد، ذلك أن هذه العناصر المرتزقة كانت تطلب عدم تصوير ما يفعلون، من هنا فإنه لا وجود لدليل مادي على ما ارتكبه بحق السجناء، بالرغم من أن ما يقال إنهم لعبوا دوراً أكثر قسوة وشراسة مما فعله العسكريون الذين تم التقاط صورهم.

وأفاد (روبرت فيسك)^(٢٧) أنه على اقتناع تام أن المسؤولين عن عمليات التعذيب التي فرضت على معتقلي (أبو غريب) ليسوا فقط مجموعة من أعضاء الشرطة العسكرية الأمريكية التي تتميز بوحشيتها، ولكن أيضاً هناك تدخلات خارجية أكدت أنها إسرائيلية؛ لأن المحققين المتهمين بتشجيع الجنود الأمريكيين على إساءة معاملة المسجونين العراقيين، إنما يعملون لدى شركة خاصة تربطها صلات عسكرية وتجارية مع إسرائيل، وأن رئيس هذه الشركة التي تورط أفرادها في عمليات التعذيب قد تلقى دورة في أحد معسكرات التدريب الخاصة بمكافحة الإرهاب في إسرائيل، وفي بداية عام ٢٠٠٤م تلقى مكافأة من شاؤول موفاز وزير الدفاع الإسرائيلي،

وهذه الشركة هي (كاسي إنترناشيونال) ويرأسها الدكتور ج. ب. لندن، وزيارته لإسرائيل تمت ضمن رعاية مجموعة ضغط إسرائيلية يشارك فيها بعض البرلمانيين الأمريكيين ومستشارون في مجال الدفاع بهدف «تنشيط فرص الشراكة الاستراتيجية والعمل المشترك بين وكالات الدفاع والأمن الداخلي الأمريكية والإسرائيلية».

وهناك ما قالته الضابط في الشرطة العسكرية الأمريكية سابرينا هارمان إحدى المتهمات بالإشراف على تعذيب المسجونين في أبوغريب، إذ قالت هارمان إنه لم يكن هناك أي قواعد تنظم حدود ممارستهم لمهمة «حراسة» المعتقلين، وإنهم أشركوا - دون أن يكون ذلك قانونياً - في مهمة استجواب هؤلاء المعتقلين والضغط عليهم.

وتقول هارمان: «إنها تلقت أوامر من ضباط في المخابرات العسكرية وفي وكالة المخابرات الأمريكية ومن أفراد (الشركات الخاصة) الذين يدعمون القوات الأمريكية بضرورة تحويل حياة المعتقلين إلى جحيم لإجبارهم على التعاون، وأضافت: إنه لم تكن هناك أي قواعد لعمل السجن، وأن ضباط المخابرات الأمريكية أو (المرتزقة) وبعضهم عراقيون كانوا يأتون بالسجين ويقولون إنه (سيئ) أو (جيد) أو (ممتاز)، وكان الاتفاق هو أن تذيب (السيئين) من إبداعاتها ما يجعلهم يتحولون إلى تصنيف جيد أو ممتاز، أما من كانوا أصلاً جيدين أو ممتازين فإنها كانت توصي بإعطائهم وجبات ساخنة وفرشاً نظيفاً»، أما السيئون فإننا نعرف الآن - ومن صور أبو غريب وما بعدها - ما كان يحدث معهم^(٢).

وأشار تقرير الجنرال (تاجويا) الخاص بعمليات التعذيب في أبوغريب، إلى وجود عناصر مزدوجة الجنسية، أشرفوا على عمليات التعذيب، حدد منهم بالاسم ستيفن ستافانوفيتش الأسترالي الجنسية ويعمل لحساب شركة كاسي، وقد أصدر تعليمات لبعض عناصر الشرطة العسكرية غير المدربين على فنون الاستجواب، ليرشداهم إلى الطرق التي تُسهل عملية الاستجواب «وتهيئة الظروف المناسبة التي تجبرهم على الإفصاح عما لديهم من معلومات»، وقد اعترف أحد زملاء ستافانوفيتش -ويدعى جوريان- أنه قد تلقى تدريباً على كيفية الاستجواب في إسرائيل.

ويقول أستاذ القانون الأمريكي فيليب كارتر إن العاملين في هذه الشركات الخاصة ممن يذهبون إلى ميدان الحرب يدخلون من الوجهة القانونية فيما أسماه (المساحة الرمادية)، أي تلك التي لا تخضع لقانون واضح، مضيفاً: «الإدارة الحالية ولعة بهذه المساحة الرمادية، فقد اخترعت اسم المقاتلين من الأعداء لإطلاقه على معتقلي جوانتانامو حتى لا تطبق عليهم اتفاقيات جنيف لحماية أسرى الحرب من الجنود النظاميين، ثم ها هي الآن تستخدم المرتزقة الذين تقع حالتهم أيضاً من الوجهة القانونية. في تلك المساحة الرمادية ذاتها»^(٤).

ومع ازدياد التعامل الأمريكي مع المرتزقة فقد علق جاري سولز -خبير جرائم الحرب في جامعة جورج تاون- أن سبب استخدام المرتزقة في استجواب المعتقلين، هو قلة وجود عسكريين حقيقيين (نظاميين) للقيام بهذه المهام، عدا على أن كثيراً من الوظائف الحساسة تم إلغاؤها الآن في الجيش الأمريكي، لدرجة أنهم عندما يحتاجون

إلى مدربين متخصصين لا يجدونهم، مما يدفعهم إلى الاعتماد على المرتزقة من العسكريين السابقين ذوي الخبرات والمهارات المطلوبة والتي تفتقدها القوات النظامية؛ لأن ما هو متاح حالياً في الوحدات العسكرية هم جاذبو الزناد من الجنود العاديين، إضافة إلى أن المرتزقة الذين استأجرتهم العسكرية الأمريكية تدفع لهم مرتبات تعادل ثلاثة أضعاف ما يحصل عليه الجنود الأمريكيون النظاميون الخاضعون لقانون الأحكام العسكرية، ليس ذلك فقط، بل إن دافعي الضرائب الأمريكيين هم في الواقع الذين يتحملون دفع مرتبات هؤلاء المرتزقة، وفي كل الأحوال فإن جرائم هؤلاء المرتزقة لا تعد جرائم حرب؛ لأن كل شخص ألقى القبض عليه بعد إعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش انتهاء الحرب فقد أهليته كسجين حرب، ومن هنا لا تنطبق عليه معاهدة جنيف الدولية المتعلقة بالأسرى.

تغطية رسمية لجرائم المرتزقة

حالة اللامبالاة التي تصف الموقف الأمريكي والبريطاني وكل الدول التي تحتضن شركات الارتزاق العسكري تكاد تكون واحدة، فمع أن مخططي انقلاب غينيا كانوا معروفين جيداً لجاك سترو، وكوندوليسا رايس ودونالد رامسفيلد؛ إلا أن الولايات المتحدة وبريطانيا لم تفعل شيئاً لإيقافهم، وفي سنة ١٩٩٨م عندما اكتشف أن الشركة العسكرية، داينكورب، ومقرها الولايات المتحدة، متورطة في تهريب الرقيق الأبيض البوسني، تم سحب ١٢ موظفاً من الشركة، أما من قُدم إلى المحاكمة هما شخصان أبلغا عن بيع الفتيات وفضلا من عملهما!!).

وفي كولومبيا، تقوم ذات الشركة وبالتعاون مع الحكومة الأمريكية برش مبيدات الأعشاب السامة على الحقول، دون اعتبار إلى الآثار الضارة الهائلة على القرويين والفلاحين هناك، وذات الأمر ينطبق على أنشطة شركة إيرينيز هي الأخرى؛ فقد اتهمت بارتكاب فظائع في غينيا ومارست القتل لأصحاب المناجم الصغار بين عامي ١٩٩٤م و٢٠٠٢م.

ومع هذا الخزي العالمي لمن يقولون إنهم يحملون مشاعل الحرية والتتوير لا بد من التأكيد على أمرين:

أولاً: أن الولايات المتحدة التي تتذرع دائماً بالحجج الأخلاقية صوتت عام ١٩٧٣م ضد القرار الدولي رقم ٣١٠٣ الذي يتضمن على عدم شرعية تجنيد المرتزقة، وكذلك صوتت معها إسرائيل وبريطانيا وفرنسا وهي كلها دول ضالعة في تجنيد المرتزقة ورعاية شركاتها، كذلك اقترح الرئيس جورج بوش الابن تشكيل وحدات خاصة تشرف عليها الشركات، وأطلق على هذه الوحدات اسم وحدات الاحتياط المدني، مهمتها تخفيف العبء عن القوات المسلحة بحيث تتكون هذه الوحدات من مدنيين يتمتعون بمهارات فائقة يلبون نداء الواجب كما يقول السيد الرئيس ويضطلعون بالمهمة التي تكلفهم بها الولايات المتحدة عندما تحتاجهم.

ثانياً: تقنيات التعذيب التي استخدمت ضد المعتقلين العراقيين في أبو غريب وغيرها، شبيهة تماماً بتلك التي استخدمتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في بلدان أمريكا الوسطى، بما في ذلك هندوراس تحت إشراف نيجروبونتي، وفي إطار قانون حرية المعلومات

لعام ١٩٩٧م، أفرجت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية عن كُتيب يتعلق بالتدريب في هذا الشأن، يُوضح تفاصيل طرق التعذيب التي استخدمت ضد المتمردين في أمريكا الوسطى إبان حقبة الثمانينيات واسمه (التدريب على استثمار الموارد البشرية ١٩٨٢م) وكتاب آخر لوكالة المخابرات المركزية خاص بالتدريب في فترة الحرب في فيتنام يطلق عليه (كوبارك - استجابات أجهزة المخابرات المضادة وقد صدر في يوليو ١٩٦٢م)، وكلا الكتابين يُعلمان ذات طرق التعذيب التي تستخدم في العراق ومعسكر جوانتامو بواسطة الأمريكيين اليوم: منها إجبار المعتقلين على خلع ملابسهم والإبقاء عليهم عرايا، وتركهم معصوبي العينين، واستخدام غرف استجواب مظلمة وبلا نوافذ وبلا دورات مياه، وينصح الكتاب الصادر سنة ١٩٨٢م الجلاد الذي يقوم بالاستجواب باستغلال بيئة المتهم من أجل خلق مواقف سيئة له ولا يقدر على تحملها، كما يقترح الكتاب حرمان المعتقلين من الطعام والنوم، ووضعهم في مواقف قاسية كالتهديد بالاعتصاب أو الموت وتعذيب عائلاتهم، ومن مخازي نيجرو بونتى في هندوراس فقط أنه أنشأ وحدة استخبارات عسكرية سرية تسمى الكتيبة ٣١٦، قامت باقتراف جرائم عديدة ضد المعارضين، كما أسست تلك الشركات قاعدة عسكرية جوية لتعذيب المعتقلين، ولا تختلف أفعالهم في العراق عن باقي الدول التي عاثوا فيها فساداً.

وبعد سقوط الحكومة العنصرية في جنوب إفريقيا انتقل آلاف الجنود السابقين ورجال الشرطة إلى بلدان مختلفة، وكثير من هؤلاء

كانوا عنصريين قساة ارتكبوا جميع صنوف التعذيب والانتهاكات في ظل نظام الحكم العنصري، وقد تم استئجار المئات من هؤلاء الأفراد للقتال في عدد من المناطق الساخنة في العالم، امتدت من السودان إلى زيمبابوي وحتى كوسوفو؛ ولذلك لم تكن مفاجأة أن يتهم كثير من هؤلاء المرتزقة بارتكاب جرائم وفضائح خلال قتالهم في هذه الأماكن، ومعظم الجنود والشركات التي عمدت من أجل تجنيدهم يعتبرون أنفسهم فوق أي قانون، وتحولوا ببساطة لهذا العمل في الخفاء متحدين كل القوانين، وفي البيرو أطلق أحد هؤلاء المتعاقدون النار على طائرة خاصة تقل منصرة أمريكية وطفلها عن طريق الخطأ، وتم إسقاط الطائرة بعد أن اعتقد هذا المرتزق أن الطائرة تعود إلى أحد مهربي المخدرات، وقد قُتل جميع من كان على الطائرة، وطبعاً لم يجد من يحاسبه.

إن استئجار المرتزقة والتعاقد مع شركات أمنية خاصة من خارج الجيش مقابل أموال طائلة يبعد المسؤولية عن أي قيادي في الجيش الأمريكي أو غيره، ويتيح الفرصة أمام هؤلاء المرتزقة استخدام أنواع التعذيب والترهيب والقتل كافة دون رقيب، فهم يكادون يكونون حسب ما قاله تقرير (هيومن رايتس ووتش) الأخير بمأمن تام من أي مساءلة أو عقاب على أفعالهم؛ لأن شروط عملهم مع الجيش الأمريكي تمنحهم الحصانة من المقاضاة أمام المحاكم، وهم لا يخضعون لتسلسل القيادة العسكرية، وبالتالي لا تجوز محاكمتهم أمام المحاكم العسكرية ولا الأمريكية أو حتى في البلاد التي يخدمون فيها.

لقد عانت أغلب دول العالم الثالث من آثار المرتزقة، ويشكل إرداف المرتزقة في الحروب لتخفيف العبء على القوات المسلحة

الحكومية للانتباه بشكل دقيق إلى مهام أمنها القومي أحد أبرز سمات الحروب الأخيرة منذ التسعينيات وحتى اليوم، ومن النماذج العالمية الأكثر شهرة في هذا السياق عدة دول ممتدة من إفريقيا إلى آسيا وحتى العديد من دول أمريكا الجنوبية ويوغوسلافيا السابقة.

ففي أنغولا هناك ٨٠ شركة كانت تعمل في الحرب الأنغولية وحدها خلال المدة من ١٩٧٥م إلى ٢٠٠٣م، حيث توظف تلك الشركات مقاتلين قدامى من مختلف أرجاء العالم، بعض منهم ينتمي إلى الفيلق الأجنبي الفرنسي وإلى قوات المظليين في جنوب إفريقيا، ومنهم كذلك من ينتمي لسلاح الجو الأوكراني وإلى القوات النيبالية التي تخدم في الخارج.

وفي سيراليون حيث تشكل مناجم الألماس مناخاً مواتياً لتنافس أصحاب القوة على ريع المناجم، وغالباً ما تلجأ تلك الجماعات وحتى الدولة إلى الاستعانة بالمرتزقة فقد استطاع على سبيل المثال مئة وخمسون جندياً من التابعين لإحدى شركات المرتزقة أن يقمعوا حركة تمرد في ذلك البلد الإفريقي المنهك من التدخلات العسكرية.

وفي الكونغو التي كانت تعرف سابقاً باسم زائير؛ لجأت جميع أطراف الحرب الأهلية هناك إلى الاستعانة بخدمات تلك الشركات، غير أن شركة (بي إم إف جيولينك) وهي إحدى الشركات الفرنسية التي استعانت بها الحكومة في زائير وقتها، لم تفلح في منع هزيمة الديكتاتور سييسي موبوتو على يد خصمه لوران كابيلا، الذي لجأ هو الآخر إلى خبراء من شركة اكزكوتيف اوتكمز عندما أحاطت به

الأزمات، كما قامت كل من رواندا وأوغندا باستئجار خدمات قوات من شركة ستابيلكو وشركة أخرى من جنوب إفريقيا، كما قامت شركة افينانت وهي شركة يتخذ فريق عملها من الولايات المتحدة مقراً لها بالإشراف على هجمات جوية لصالح زيمبابوي وهي إحدى الدول المتورطة في ذلك الصراع الكبير في بلدان وسط إفريقيا.

وعانت جزر القمر في المحيط الهندي من أشهر المرتزقة العالميين وهو بوب دينار الفرنسي على مدى الثلاثين عاماً الماضية، كونه -وكما تؤكد العديد من التقارير- يمسك بكل خيوط الاتصال بالأرخبيل، حيث شارك في أكثر من محاولة لقلب نظام الحكم بها، وقد ورد اسم بوب دينار مجدداً في التحقيقات التي تجريها الشرطة الإيطالية في مدينة فيرونا حول اكتشاف شبكة من المرتزقة الإيطاليين كانت تخطط لقلب نظام الحكم في جزر القمر، التي سبق أن تعرضت لثمانى محاولات لقلب النظام.

وفي العراق لا يستطيع أحد أن يُنكر وجود المرتزقة، وتعود أغلب الروايات عن وجودهم لعائدين من العراق عن رجال مسلحين يجوبون العراق ويقومون بخدمات نيابة عن الاحتلال الأمريكي والبريطاني، فبعضهم مدرب جيداً، وآخرون تلقوا تدريباً بسيطاً، كما يشاهدون في فنادق بغداد حاملين معهم أسلحتهم.

هؤلاء المرتزقة -وإن كان حضورهم واضحاً وباتت القوى العسكرية المسيطرة في العديد من بقاع العالم تعترف بجلبهم للخدمة العسكرية- إلا أن أمر تجنيدهم لم يصدر بشكل قرار رسمي تابع

للأمم المتحدة أو حتى من قبل الدول التي تستقدمهم للعمل، ومن هنا فعندما يُقتلون نجد تجاهلاً تاماً لهم، ومن يحاول أن يعرف الحقيقة عنهم قد يجد ذات المصير -القتل-. يقول شقيق الصحفي مازن دعنا الذي قتل في العراق في ١٧ أغسطس ٢٠٠٢م: إن شقيقه اكتشف مقابر جماعية لجنود أمريكيين مرتزقة يتم دفنهم في الصحراء العراقية، هؤلاء الجنود لا يحملون الجنسية الأمريكية بل يحملون البطاقة الخضراء، وإنهم قد وعدوا بعد انتهاء العملية العسكرية في العراق بحصولهم على الجنسية، بالإضافة إلى مكافأة مالية، وإن من يقتل من هؤلاء المرتزقة من قبل المقاومة العراقية لا يتم الإعلان عنه ويتم دفنه بسرية تامة في الصحراء العراقية بعد وضعهم في أكياس بلاستيكية، أما مصادر مازن -كما يقول شقيقه- فهي عديدة، فهناك جهات من المقاومة العراقية أخبرته، ومن ناحية أخرى وهي الأهم أن ثمة أحد هؤلاء المرتزقة قد أخبره بذلك، وأنه يخشى أن يقتل وأن يكون مصيره مثل مصير زملائه^(٥).

وما يؤكد صحة هذا الاستنتاج الذي توصل إليه دعنا، ما نشر في صحيفة (فيلادلفيا انكويرر) من أن عشرات الآلاف من الجنود الذين يخدمون في الجيش الأمريكي ليسوا مواطنين أمريكيين بل مهاجرون يأملون في الحصول على الجنسية الأمريكية بعد الانتهاء من الخدمة العسكرية، وقالت الصحيفة إن هناك ٢٤ ألف جندي في الجيش الأمريكي العامل في العراق ليسوا مواطنين أمريكيين، ويحمل بعضهم منهم إقامة دائمة أو ما يسمى جرين كارد (البطاقة الخضراء) وهذه النسبة تشكل ٤, ٢٪ من عدد القوات الأمريكية

المسلحة، فيما تؤكد مصادر كردية أن هؤلاء المرتزقة الذين زجت بهم الولايات المتحدة في الحرب مقابل حصولهم على البطاقة الخضراء تمهيداً لحصولهم على الجنسية الأمريكية، بدؤوا عمليات هروب واسعة خوفاً من هجمات المقاومة بمساعدة عصابات التهريب الكردية التي تنشط في المناطق الحدودية مع دول الجوار، وتحصل هذه العصابات مقابل تهريب الجندي الواحد على ٥٠٠ دولار، بالإضافة إلى ١٠٠ دولار مقابل شراء ملابس جنود البشمركة الكردية لاستخدامها في الهروب، و ٤٠٠ دولار مقابل الحصول على جواز سفر مزور.

وأوردت الصحيفة إحصاءات عن الجيش الأمريكي عام ٢٠٠٢م أكدت أن ٤٪ من عدد الذين تقدموا لدخول الجيش جاء معظمهم من الدول التي تنطق بالإسبانية. ويقول كاتب المقال: إن الحصول على الجنسية الأمريكية لا يأتي بشكل تلقائي، حتى بعد خدمة الجندية، مشيراً إلى أنه في عام ٢٠٠٢م تقدم ١٣,٥ ألف جندي من الذين لا يحملون الجنسية للحصول عليها، إلا أن ٨ آلاف فقط حصلوا على الجنسية.

ويقول الناشط الأمريكي المعارض للحرب على العراق كارلوس ميندس إنه في دولة ترتفع فيها أقساط التعليم لغير الأمريكيين بشكل يجعل فرص التعليم أمامه شبه مستحيلة، وفي دولة تكون فيها الخدمات الصحية صعبة المنال للفقراء، يتجه الأهالي إلى الزج بأبنائهم في صفوف الجيش الأمريكي أملاً في الحصول على تعليم أو خدمات صحية أو الجنسية الأمريكية، أما أصحاب السلطة في الإدارة الأمريكية فيمتلكون الوسائل الكفيلة بإعفاء أبنائهم من الانخراط في الجيش وإبعادهم عن ويلات الحروب.

إن عمل هؤلاء المرتزقة لا يتبع أي قانون أو عرف عسكري في العراق؛ لأن الحاكم المدني السابق بول بريمر قرر عدم إخضاع قطاع الأمن الخاص للتشريعات المستحدثة، كما منع أي رقابة على هذا القطاع من جانب العراقيين، أما الجانب الأمريكي فقد ضاعف عدد العاملين من مدنيين وعسكريين بما يخدم المصالح الاستراتيجية القومية، وحجم العقود الموقعة بما فيها من مصالح مالية يُجبر من خلالها الموقعون على الانصياع للرغبات الأمريكية في عدم الإعلان عن عدد قتلاهم من المرتزقة في العراق.

وإضافة إلى ما سبق الفيلم الذي أظهر بعضاً من هؤلاء المرتزقة وهم يطلقون النار على العراقيين، فقد كشفت صحيفة الصندي تلغراف عن فلم فيديو (تذكاري) يَظْهَرُ مرتزقة يطلقون النار على المدنيين العراقيين بشكل عشوائي، فلم كشف عنه من قبل محققين ونشر على شبكة الإنترنت، وهو مرتبط (بوكالة الخدمات الدفاعية)، احتوى على أربع لقطات منفصلة يظهر فيها المرتزقة وهم يَفْتَحُونَ النار بالبنادق الآلية على السيارات، ويظهر الفيديو، في أحد الهجمات سيارة مرسيديس تُطْلَقُ عليها النار من مسافة قريبة قبل أن تصطدم بسيارة أجرة مدنية، وفي اللقطة الأخيرة، تظهر سيارة مدنية بيضاء تتحاشى رشقات النيران بينما كانت تقترب من عربة لشركة أمن غير معروفة، ويمكن للمشاهد أن يرى الرصاص وهو يصيب السيارة قبل أن تتوقف، أما اللهجة فهي إسكتلندية أو أيرلندية، وكانت بداية ظهور الفيلم على موقع <http://www.aegisiraq.co.uk> كما يحتوي الموقع على رسالة

من العقيد سبايسير مالك الوكالة الأمنية، موجه إلى مستخدميه تنص: «أنا قلق بشأن أجهزة الإعلام التي تهتم بهذا الموقع، وأنا أذكركم كل واحد منكم بالتزامه التعاقدية أن لا يتكلم مع أو يساعد أجهزة الإعلام دون تصريح من قبل إدارة المشروع أو الوكالة في لندن، «أمتنع عن إرسال أي شيء إلى الشركة. مثل هذه الأشياء التي ظهرت يمكن أن تؤدي إلى خسارة أو إلغاء عقدنا وبالنتيجة الخسارة لكل شخص منكم»^(٦).

أما محاكمة هؤلاء المرتزقة على فعلتهم فهي لن تجدي نفعاً في بلد يجهل القاتل لماذا يُقتل، والمقتول لماذا يُقتل، حيث تعترف وزارة الخارجية الأمريكية بأن عدم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المقاتلين في العراق قد عكست إشرافاً سيئاً من قبل المسؤولين الأمريكيين في العراق، الذين لم يتم إلزامهم بتقديم التقارير والإبلاغ عن السلوك الإجرامي لهؤلاء.

ومن خلال مسح أجرته صحيفة التايمز هناك تقريباً ٢٠٠ «حادثة» سجلت ضد شركات الأمن الخاصة منذ نوفمبر ٢٠٠٤م التي تبين أن ١١٪ من حوادث إطلاق النار من قبل المقاتلين على العربات المدنية مجرد الاعتقاد بأنها تهددهم، وهذه التقارير التي حفظت طوعاً من قبل وزارة الدفاع الأمريكية لا تشير إلى أي تبرير عن السبب لإطلاق النار، وتحتوي معلومات محدودة جداً حول مصير شاغلي السيارات التي تم إطلاق النار عليها، وتبين أيضاً أن المقاتلين لم يتلقوا أي تهديد أو إطلاق نار من الجهة المصابة، لكن قتلهم لأنهم يعتقدون بأنهم كانوا قائمين بعمليات انتحارية محتملين.

إن خطر هؤلاء المرتزقة على الأمن واضح في الحالة العراقية، ولكن هناك خطر آخر قلما نجد من يتحدث عنه وهو خطر وجود هؤلاء المرتزقة على الاقتصاد العراقي، حيث تدفع رواتب هؤلاء المرتزقة من مخصصات الإعمار التي تلتهم نحو ٢٠-٣٠٪ من الميزانية حسب بعض التقديرات، ومن هنا تبرز مخاطر وجود مثل هذه العصابات على الأمن والاقتصاد في العراق، حيث يتقاضون عشرات الآلاف من الدولارات لقاء مهامهم التي يقومون بها، فعلى سبيل المثال يتقاضى المتعاقدون الذين يدرّبون العراقيين على نزع الألغام وتشغيل كلاب اكتشاف الألغام رواتب تتراوح بين ١٥ و ٢٥ ألف دولار شهرياً، غير أن العراقي الذي يدرّبونه والذي سيمد يديه فعلياً لينتزع اللغم لا يتجاوز راتبه الشهري ١٢٥ دولاراً، حتى وإن قتل فإن التعويض الذي سيحصل عليه ذوي القتل لن يصل بأي حال إلى راتب شهر واحد مما يحصل عليه المرتزق.

الهوامش:

- (١) انظر وتسنند، روساند سفاحو بغداد الحقيقين، صحيفة الباييس الإسبانية، ٦ مايو ٢٠٠٤م، ترجمة جريدة الجرائد العالمية في ١ يونيو ٢٠٠٤م.
- (٢) انظر سويلم، حسام الدين محمد، خصخصة الحروب وشركات الأمن الخاصة وحرب العراق،

<http://www.mondiploar.com/aout03/articles/vignaux.htm>

(٣) انظر صحيفة الوطن السعودية، ١٦ مايو ٢٠٠٤م.

(٤) انظر السابق.

(٥) انظر صحيفة الخليج الإماراتية،

http://www.alkhaleej.ae/articles/show_article.cfm?val=79929

(٦) انظر: شون ريموند ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٥.

